

الفصل السادس عشر

الاستعمار

- المبحث الأول - الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات المبدئية .
- المبحث الثاني - دوافع الظاهرة الاستعمارية .
- المبحث الثالث - مسيرات السيطرة الامبريالية .
- المبحث الرابع - وسائل السيطرة الامبريالية .
- المبحث الخامس - أنواع المستعمرات .
- المبحث السادس - التطور التاريخي لحركة الاستعمارية .
- المبحث السابع - ظاهرة الاستعمار الجديد .
- المبحث الثامن - تقييم الآثار والتأثير التي خلفها الاستعمار في العلاقات الدولية .

الفصل السادس عشر

الاستعمار

يعتبر الاستعمار (Imperialism) من بين الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص في دراسة العلاقات الدولية ، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب ومن ذلك أن الاستعمار يعد مظهراً علوانياً متطرفاً من مظاهر استخدام القوة القومية ، ومن ثم فإن تفهماً لجلور ودوافع الظاهرة الاستعمارية يزيد من قدرتنا على استيعاب مختلف المؤثرات التي تحيط بموضوع القوة القومية للدول ، والذي حللت بعضاً من جوانبه الرئيسية في موضع سابق .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاستعمار بطبيعته التسلطية والاستغلالية خلق أوضاعاً وأحدث مضاعفات ما تزال تؤثر كثيراً في أجواء التعامل الدولي حتى وبعد أن دخل الاستعمار في نماذجه وصوره التقليدية ، مرحلة النصفية النهائية .

المبحث الأول

الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعترافات المبدئية

تعريف الاستعمار

لا يخرج الاستعمار في حقيقته عن كونه أحد مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها ، وغالباً ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستغلال الاقتصادي للدول المستعمرات للسيطرة الاستعمارية ، وتسخير إمكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة صاحبة النفوذ الاستعماري (١)

ونعمة اعتماد مترابطة بأن الغزو الأيديولوجي أو المنهجي الذي تضاعفت أهميته وتنوعت أساليبه وأدواته يعتبر هو الآخر مظهراً للتسلط الاستعماري (الامبريالي) وذلك إذا ما استعمل هذا الغزو كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية لمصلحة الدولة التي تحاول أن تصدر معتقداتها المنهية وتفرضها على غيرها من الدول والمجتمعات .

الاستعمار والقوة القومية : -

يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية في أن الدولة لا تستطيع أن تمارس نسلطها الاستعماري إلا إذا توفر لها من القوة القومية وأدواتها ما يمكنها من فرض هذا التسلط في أي صورة من صورها ، أو بمعنى آخر فإن الاستعمار والقوة يمثلان بعدين متلازمين في عملية واحدة ، فالقوة هي أساس الاستعمار ، والاستعمار هو الأداة للحصول على المزيد من إمكانات القوة .

وقد أثارت دعاوي التلازم بين القوة والاستعمار اعتراضات أساتذة آخرين من أمثال هانس مورجانثو الذي يضع على هذه العلاقة التحفظات الآتية (٢) :-

أولاً - أنه لا يمكن النظر إلى أي سياسة خارجية ترمي إلى زيادة قوة الدولة على أنها تعنى أبداً وبالضرورة التعبير عن نزعة امبريالية (Manifestation of Imperalism) ذلك أن الامبريالية هي في حقيقتها الأساسية محاولة لهدم الوضع القائم وتبديل تراكيب القوة القائمة في إطار معادلات جديدة تكون أقلر على الاستجابة لهذه التطلعات الامبريالية وإرضائها .

أما السياسات التي تبحث عن أي شكل من أشكال المروامة (Adjustment) بين قوة الدولة ومصالحها دون أن تمس على أي نحو جنري جوهر علاقات القوة القائمة ، فإنها تعتبر سياسات تحدث في نطاق الوضع القائم ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها سياسات امبريالية .

وريفيف مورجانكو إلى هذا التصحيح قوله بأن الآراء التي تعتبر أن السعى إلى زيادة القوة القومية ، والامبريالية مترادفين لا يفصل بينهما خط مميز ، تتبع من أحد مصدرين : - إما من التصور المرتبط بالعداء للنولة معينة ولما تتبعه من سياسات باعتبار أن هذه السياسات لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن نزعة امبريالية معينة ولا يمكن فلسفتها أو تبريرها في إطار أي مجموعة أخرى من الدوافع أو المصالح ، وإما أن يكون هذا التصور ناتجاً عن الارتباط الفكري العميق بأوضاع السيادة اللوية في القرن التاسع عشر حيث كان ينظر إلى أية سياسة خارجية ديناميكية (Active) على أنها كانت تتحرك بدافع الصراع على القوة بكل ما تولد عن ذلك الصراع من آثار ، أو بكلمة أخرى كانت تعتبر استعماراً .

وللتأنيب - أن أية سياسة خارجية تستهدف الإبقاء على امبراطورية قائمة بالفعل ، يجب ألا ينظر إليها بالضرورة على أنها استعمار ، لأن من شأن ذلك أن يجعل من سياسات الدفاع عن الوضع القائم والمحافظة عليه مرادفاً للسياسات التي تحاول تغييره وإستبداله بمعادلات وتراكيب قوة جد مختلفة . وهنا في ذاته خطأ ، لأن اختلاف هاتين السياستين ، من حيث الدافع والمضمون ، لا بد وأن يترتب عليه اختلاف في المدلولات وبالتالي في التأثيرات والنتائج التي تترتب على تطبيقهما .

ومن هنا فلان مورجانكو يفرق بين السياسات الديناميكية ذات التزعة الرامية إلى كسر توازن القوى القائم وتغييره ، وبين السياسات الاستاتيكية ذات التزعة الرامية إلى الإبقاء على تركيب القوى على حاله . وهو يعتبر أن للنوع الأول من السياسات دلالات ومضامين امبريالية بينما لا ينطبق ذلك على السياسات الأخيرة .

المبحث الثاني

دوافع الظاهرة الاستعمارية

لا جدال في أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التي تحمكت في نشوء الظاهرة الاستعمارية وإستمرارها لفترة طويلة من الوقت . وهذه الدوافع ليس من الصعب تحليل مصادرها بالرغم من أن الدول الاستعمارية حاولت بإستمرار أن تستر عليها وتنكرها ، ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والإستغلال الاقتصادي كدافع لتحكمها الاستعماري ، وإنما حاولت أن تركز دوافعها في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي والتي نفذتها لأسباب إنسانية بحتة ، وهو إيداع بالطبع لا ينهض على أي أساس ولا يستند إلى أي حقيقة من حقائق التاريخ المعروفة . وبوجه عام يمكن تلخيص دوافع الإستعمار في الآتي : -

أولاً - الدوافع الاقتصادية للإستعمار : -

نستطيع أن ندين أهمية الدافع الاقتصادي في نشوء الحركة الاستعمارية إذا ما علمنا أن معظم التحليلات التي تناولت هذه الظاهرة قد ركزت عليه إلى حد كبير . ويرجع ذلك إلى أن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن إستغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التي هي في التحليل الأخير أعصاب التجارة الدولية وشرائنها الحيوية (٣) .

ويمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادي كقوة هامة في الإستعمار ، تعود إلى عهد الثورة الصناعية التي حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى في القرن الثامن عشر فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها : -

١ - تزايد معدلات الكثافة السكانية في هذه المجموعة من الدول الأوروبية مما جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحبل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني . وبالطبع فإن تلك الهجرات كان لابد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية الأضخم في نفس الوقت . ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الأيرلنديين والابيطالين والألمان إلى الولايات المتحدة طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة ، وكان ذلك واضحاً بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر .

٢ - تزايد معدلات الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة طبيعية لتحول في إتجاه تطبيق آتماط وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها ، وأيضاً كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف في حجم رموس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي ، وكل ذلك أبرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على امتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو إنكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة . وقد إنطبق ذلك على أكثر الدول الصناعية الكبرى في ذلك الوقت وأهمها إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا واليابان .

٣ - أن رموس الأموال الاحتكارية التي قامت بالنور الرئيسي في تمويل عمليات الإنتاج الرأسمالي ، كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانيات النمو والتوسع في نشاط هذه المؤسسات والشركات المالية ، فالأسواق الداخلية كانت قد وصلت إلى حد التشبع ، وكانت القائمة المتحفقة من اقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكن أن يتحقق من جراء التوسع في الاستثمارات الخارجية . وتأكيذاً لهذا الادعاء ، فإن إنجلترا كانت أكبر مركز مالي في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الاقراض الدولي ، وقد اتفق ذلك مع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها . فخارج نطاق المستعمرات الإنجليزية ، كانت القروض المالية التي تقدمها إنجلترا للخارج تنطوي مناطق أخرى واسعة مثل الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، الخ .

٤ - أن التوسع الصناعي والإنتاجي وما يرتبط به من نشاط مالي متزايد أظهر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يركز عليها ذلك التوسع . ومن ناحية أخرى ، فإنها كانت تشكل عاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية ، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية تعد شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاستعماري والاقتصادي في نفس الوقت .

وهذا الاستغلال لإمكانات المستعمرات من الموارد الطبيعية والمواد الخام أدى إلى إستتراف اقتصادياتها دون أن تحصل على تعويض مناسب بالمقابل . وزاد الأمر سوءاً أن أقيمت تلك المناطق في حالة يرثى لها من التخلف الاجتماعي والتجبة الاقتصادية حتى تظل على الدوام مرتبطة بعجلة المصالح الاستعمارية الأوروبية .

وقبل أن نتقل إلى تحليل الدوافع الأخرى لظاهرة الاستعمارية ، سنعرض لبعض النظريات التي قيلت في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار ، وأبرز هذه النظريات هي نظريات هوبسون (التي ألمعنا إليها في إيجاز شديد عند تناولنا لظاهرة الصراع الدولي وأبعادها الاقتصادية) ، ونظرية لينين التي تعتبر من أهم ما قيل في هذا الصدد .

أ - نظرية هوبسون :

تتركز نظرية هوبسون Hobson في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار على افتراض رئيسي هو فكرة الإفراط في الإنتاج (Overproduction) الذي يقابله قصور في الاستهلاك (Underconsumption) داخل الدول الرأسمالية ، بمعنى أن معدلات الإنتاج في بعض الدول الرأسمالية تفوق بكثير معدلات الاستهلاك ، وفقدان التناسب بين هذه المعدلات يعمل على وجود فائض في السلع المصنوعة وفائض في رأس المال ، وهو ما يدفع إلى البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الإنتاج الصناعي وتوظيف رموس الأموال المتركة في الداخل والتي لا تجد بيئة مواتية لتوظيفها وتحقيق عائد مرتفع من وراء هذا التوظيف إلا في الخارج .

والصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على
المستعمرات يعتبر في رأي هوبسون من أهم العوامل الدافعة في إتجاه إثارة
الحروب الدولية .

ويستطرد هوبسون في تحليله فيقول أن الرأسمالية كنظام يقوم على توزيع
الدخل العام بشكل يؤدي إلى استئثار الطبقة الرأسمالية بالنصيب الأكبر من
هذا الدخل ، في حين أن ما يبقى للطبقات العاملة يكون محدوداً أو تافهاً
بالمقارنة . ويكون الاختيار المتاح أمام الطبقة الرأسمالية هو إما إيداع هذا
العائد الضخم من الدخل القومي أو استثماره وإعادة توظيفه . والإيداع في
مثل هذه الظروف لا يحقق عائلاً مادياً مجزياً ، أما الاستثمار فإنه يخلق مشكلة
أكثر حدة والتي تتمثل في وجود فائض في الإنتاج يقابله قصور في الطلب
الفعال (Effective Demand) بسبب ضعف القوة الشرائية
لدى معظم الفئات الاجتماعية ، بما لذلك من آثار سلبية على عمليات الاستهلاك.

ويقول هوبسون إن المخرج من هذه الورطة التي تصادفها الدول
الرأسمالية يكمن في الحل الاستثماري ، ويضيف أن الاستثمار هو محاولة
من جانب الفئات التي تسيطر على عمليات الإنتاج الرأسمالي الصناعي لتوسيع
الآفاق اللازمة لتصرف الفائض من هذا الإنتاج ، والحصول على مجالات
أكثر إغراءاً لرعوس أموالهم والتي لا يجدون مجالاً مريحاً لها إلا في الخارج .

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن هوبسون كان يدافع عن الاستثمار باعتباره
حلاً اقتصادياً لمشاكل الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، وإنما على العكس فقد
أكد أن هذا الحل لا يخدم إلا مصالح الطبقة الرأسمالية المهيمنة على أدوات
الإنتاج ورعوس الأموال ، وأن الأمر إذا نظر إليه من زاوية أكثر شمولاً
وتعمقاً ، فإنه كان في غير صالح الدولة لا يشمل عليه من خسائر ومخاطر
تفوق بكثير المزايا التي كان يمكن أن يتحقق منه . ويقول هوبسون إن
الطبقة الرأسمالية التي تستفيد بشكل مباشر وضخم من الاستثمار هي التي
تسيطر على سياسات الدول الاستثمارية وتوجهها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها
الذاتية مهما كان الضرر الذي يحمق غيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية .

ويضيف هوبسون قائلاً : « اننى لا أشك مطلقاً في حكمة وصحة الكلمة الشهيرة التى أطلقها توماس مور (وهو من دعاة الاشتراكية الخيالية أو المثالية ومن روادها الأوائل) عندما قال اننى حينما أتلفت حولي في كل مكان لا أجد غير المؤامرات التى تحميها الطبقات الغنية لصالحها في إطار من الإدعاءات الكاذبة التى تحاول بها أن تستر على مصالحها الأنانية الضيقة بالمصلحة القومية العامة » .

ونمة حقيقة أخرى هامة ألمح إليها هوبسون في تحليله للظاهرة الاستعمارية ، وهي أنه لا يوجد تلازم مستمر بين الرأسمالية والامبريالية ، فالامبريالية في رأيه هي نتاج الخطأ في نظام التوزيع ، وهو الخطأ الذي يمكن معالجته بالاصلاحيات الاجتماعية التى يمكنها أن ترفع من معدلات الإستهلاك العام والخاص داخل الدولة ، إلى مستوى يقترب أو يفتق مع المعدلات العالية للإنتاج ، وبلا لا تشأ الحاجة إلى تعويض المربوط في معدلات الإستهلاك الداخلى عن طريق التسلط على الأسواق والمستعمرات الخارجية (٤) .

ب - نظرية لينين في تطور الاستعمار -

لقد أثرت نظرية هوبسون في تحليل لينين الاقتصادي للامبريالية ، وقد بنى لينين نظريته على ما أسماه بالقانون العام والأساسي للرأسمالية ، وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الإنتاج وملكية رموس الأموال في أقل عدد من الأيدي ، أو بمعنى آخر فإن الاقتصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات (Monopolies) وتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارنلات (Cartels)

وفي هذه المرحلة من نمو الرأسمالية . تتحول إلى الطابع الامبريالى أو كما يقول لينين فإن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار ، والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية أو الامبريالية تكون مدفوعة إلى التوسع أكثر فأكثر . ويرجع الدافع إلى التوسع في جانب منه إلى تحكم الاحتكارات في فائض رموس الأموال ، وهو الفائض الذى لا يستخدم في إصلاح الأحوال المعيشية لسلبية

المجتمع خشية أن يتحصن ذلك من الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات. كما أنه لا يشتر في الناقل لضعف العائد المادي الذي يخله ، ومن هنا يكون الحل في تصديره إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول الأقل في مستوى التطور أو التقدم .

ولا يقتصر نشاط تلك الاحتكارات على مجرد تصدير الفائض من رموس الأموال إلى هذه المناطق المختلفة بل تتجاوزها إلى محاولة حماية هذه الاستثمارات الخارجية بكل الضمانات الممكنة ، ومن هنا يبرز الدافع إلى إمتلاك المستعمرات باعتبار أنه بهذه الوسيلة وحدها يمكن الدفاع عن تلك الاستثمارات في مواجهة أخطار المنافسة اللوية . وفي ذلك يقول لينين أنه « كلما تدعم النمو الرأسمالي إتضحت الحاجة أكثر فأكثر للمواد الخام ، واشتدت حمى المنافسة والصراع من أجل السيطرة عليها ، على مستوى العالم كله ، وبالتالي يصبح الصراع على إمتلاك المستعمرات مسألة حياة أو موت » .

وقد نظر لينين إلى حكومات الدول الاستعمارية على أنها كانت مجرد أدوات في أيدي الاحتكارات الرأسمالية ، ولا يهم في ذلك أن يكون شكل الحكومة ملكياً أو جمهورياً ، ديمقراطياً أو دكتاتورياً ، فكلها تلتقي في النهاية عند هذه الحقيقة الأساسية . وقد ترتب على ذلك أن استخدمت الاحتكارات الرأسمالية الحكومات كأداة لها في عملية التوسع الاستعماري غير مبالية بالنتائج التي كان يمكن أن يتسبب عنها ذلك الصراع ، سواء كسبت منها الدولة أو خسرت ، وإنما الذي كان يهم أولاً وقبل كل شيء هو مصالح تلك الاحتكارات نفسها .

ويضيف لينين أن العملية الامبريالية كانت تجرى على قدم وساق حتى الوقت الذي تنتهي فيه هذه الاحتكارات من تقليص العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية المختلفة ، وإذا كان منطلق الأشياء يفرض عليها ، كما يقول لينين ، أن تقف عند ذلك الحد ، فإن الصراع على حيازة المستعمرات لم يعرف حداً يقف عنده . فالرأسمالية في رأيه كانت تنمو بطريقة غير متعادلة (Uneven) في الدول الرأسمالية المختلفة ، ومسئ ثم فإن علاقات القوى بينها كان لا بد وأن تختلف هي الأخرى ، وهذا الاختلاف كان يخلق الحاجة نحو إعادة تقسيم

العالم بين هذه الاحتكارات الرأسمالية من جديد . وعليه فإن الدول الامبريالية التي أمكنها أن تحصل على ممتلكاتها الاستعمارية إبان فترة قوتها ، كان عليها - وفقاً لهذا المنطق أو القانون الامبريالي - أن تتخلى عن ممتلكاتها هذه لغيرها من الدول الامبريالية ذات الامكانيات المتفوقة من القوة . وهذا الصراع الاستعماري المستمر على تقسيم العالم وإعادة تقسيمه هو الذي يؤدي إلى نشوب الحروب .

ويخلص لينين إلى القول بأنه من السخف أن يتحدث العالم عن السلام تحت حكم الامبريالية ، لأنه في ظل هذا التحكم كان من المحقق ألا تنجو جلوة الحرب في المجتمع الدولي سواء ما كان منها بين الدول الامبريالية نفسها أو بينها وبين مستعمراتها (٥) .

نقد النظريات الاقتصادية في الاستعمار -

تعرضت النظريات الاقتصادية في تفسير الاستعمار لعدد من الانتقادات ، ومن أبرز من تناولوها بالنقد هانس مورجاثو وجوزيف شومبيتر وريمون آرون وفرنون فان دايك وكوينسي رايت (٦) . وفيما يلي بعض هذه الانتقادات :

١ - نقد هانس مورجاثو -

يقول مورجاثو ان مختلف التفسيرات الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية ، سواء تبلورت هذه التفسيرات على شكل نظريات أو كانت مجرد تفسيرات بدائية ليست لها سمة النظرية المحددة الأبعاد ، لا تصمد كلها أمام درس التجربة التاريخية . ويضيف أن هذه التفسيرات الاقتصادية تحاول أن تقيم من خلال بعض التجارب التاريخية المحدودة قانوناً عالمياً شاملاً لحركة التاريخ (Universal Law of History) ، وهو يسلم بأنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقعت بعض الحروب تحت ضغط العوامل الاقتصادية أساساً مثل حرب البوير (Boer War) بين ١٨٩٩ و ١٩٠٢ والحرب بين بوليفيا وباراجواي (Chaco War) بين ١٩٣٢ و ١٩٣٥ بسبب تنازع بعض الشركات حول مصالحها البترولية في الدولتين ، ولكنه

يعود فيقول أنه باستثناء ذلك فإنه لم يحدث قط خلال فترة التضج الرأسمالى أن قامت حرب واحدة بين الدول الكبرى بسبب العوامل الاقتصادية سواء تم ذلك بصورة مطلقة أو بصورة أساسية (٧) .

ويعتقد مورجانثو أن معظم هذه الحروب كانت حروباً سياسية ومن أمثلتها الحرب النموية البروسية في عام ١٨٦٦ ، والحرب الفرنسية الألمانية في عام ١٨٧٠ ، وهذه الحروب الاستعمارية - كما يحلو له أن يسميها - ذات الطبيعة السياسية قامت لتتشيء علاقات قوى جديدة سواء كان ذلك بالنسبة لبروسيا في ألمانيا أو بالنسبة لألمانيا في أوروبا .

ويعضى مورجانثو لبعده أمثلة لحروب أخرى يعتقد في طبيعتها السياسية مثل حرب القرم في عام ١٨٥٤ ، والحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ ، والحرب الروسية اليابانية في عام ١٩٠٤ ، والحرب التركية الإيطالية في عام ١٩١١ ، والحروب العديدة التي وقعت في منطقة البلقان ، وهذه الحروب كلها ، لم تقم فيها العوامل الاقتصادية بدور ذى قيمة بالمرة . بل يؤكد مورجانثو أن الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩١٨) ، (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، كانتا حربين سياسيتين أساساً حيث كانت وجهتهما السيطرة على أوروبا ومنها الوثوب إلى مركز السيطرة العالمية .

ولا يعنى نجاح بعض الأطراف في هذه الحروب وما تحقق لها من مزايا اقتصادية نتيجة لذلك ، أنها كانت حروباً اقتصادية ، وإنما بقيت برغم ذلك حروباً سياسية سواء في طبيعتها أو بحكم اللوائح التي حركتها . ويضيف مورجانثو إلى ذلك قوله أن مشكلة الحرب والسلام لم تقررهما في أذهان قادة الدول العوامل الاقتصادية وإنما الذي حدد إتجاههم منها بشكل أو آخر كانت العوامل السياسية (٨) .

ومن هنا يخلص مورجانثو إلى القول بأن النظريات الاقتصادية في الاستعمار لا تدعمها ولا تثبتها تجربة الحقبة التاريخية التي يفترض أنها كانت أكثر حذب التاريخ لرتباطاً بها (ويقصد بذلك العلاقة التاريخية بين الامبريالية ونمـو

الرأسمالية) ، ويقول إن المرحلة الرئيسية في عملية التوسع الاستعماري تمت في الفترة السابقة على نضج الرأسمالية ، وبالتالي فإن الاستعمار لا يمكن الرجوع أسبابه إلى التناقضات التي تحدث داخل النظام الرأسمالي عندما يقرب من مرحلة الانهيار النهائي . فالتوسعات الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين لا يمكن مقارنتها بالتوسعات التي حدثت في القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ . بل ان المراحل المتأخرة من النمو الرأسمالي شهدت الإنهيار الواسع الذي لبعضر الامبراطوريات الاستعمارية مثلما حدث مع بريطانيا وفرنسا وهولندا في آسيا وأفريقيا (٩) .

وينتهي من ذلك إلى تصور محدد مؤداه أن التوسعات الاستعمارية سواء حدثت قبل فترة التوسع الرأسمالي أو بعده ، فإنها كانت كلها تقريباً مدفوعة بعامل أساسي - لا يذانيه عامل آخر من حيث الأهمية أو التأثير - تمثل في السعي إلى هدم علاقات القوة القائمة وتغييرها بالشكل الذي يعطى مركز السيطرة فيها للدولة الاستعمارية التي يهتما أحداث ذلك التغيير . ويؤكد أن هاتين الفترتين من فترات التوسع الاستعماري - أي قبل الرأسمالية وبعدها - تميزتا بخضوع الأهداف الاقتصادية للدوافع والاعتبارات السياسية (١٠) .

ولكن إذا كان ذلك هو ما يفصح عنه درس التجربة التاريخية ، إذن فما الذي جعل معظم التحليلات في دراسة الاستعمار تركز على العلاقة الوثيقة بينه وبين الدوافع الاقتصادية ؟ وبجيب مورجانثو على ذلك بقوله أن هناك سببين رئيسيين وراء تأصل هنا الاعتماد وهما : مناخ الرأي الذي شاع في العالم الغربي ، ثم طيعة المذهب الاستعماري نفسه .

فبالنسبة للسبب الأول ، فإنه يرتبط بالاتجاه العام الذي يميل إلى إخضاع العوامل السياسية للعوامل الاقتصادية وبالتالي فهو ينظر إلى المشاكل السياسية على أن حلولها اقتصادية .

وبالنسبة للسبب الثاني ، فإنه يتعلق بالحمادية الخاصة للعامل الاقتصادي في تحليل الاستعمار رغم ما فيه من تصادم مع حقائق التاريخ ، كما يرجع إلى

الادعاء بأن هذا العامل الاقتصادي هو الذي يستطيع أن يبرز الحقائق الرئيسية في السياسة الدولية على كثرة ما فيها من مظاهر القوضى والتعقيد (١١) .

ويحاول مورجانثو في إطار هذا التحليل السياسي لطبيعة العملية الاستعمارية أن يبلور بعض الدوافع التي يعتقد أنها كانت القوة المحركة وراء الاستعمار ، وهذه الدوافع كما يتصورها هي :

أ - الحرب المنتصرة (Victorious War) :-

يقول مورجانثو ان الطرف الذي يتصر على خصمه في الحرب سيحاول على أرجح الاحتمالات أن يبدل علاقة القوة بينهما بصورة تكفل له تفوقاً دائماً عليه . ومثل هذا التخطيط سياسي في طبيعته ودوافعه بصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب بينهما في الأصل وعلى ذلك وكما يقول ، فإن الحرب التي يكون قسداً بدأها الطرف المنتصر كحرب دفاعية من أجل الحفاظ على علاقات القوة والأوضاع القائمة في مرحلة ما قبل الحرب ، يمكن أن تتحول مع قرب الانتصار إلى حرب استعمارية ، أي الحرب التي نحاول أن نحدث تغييراً دائماً في علاقات القوة بين أطرافها (١٢) . (ينطبق هذا التصير على ما حاولت إسرائيل أن تفعله بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط) .

ب - الحرب الخاسرة (Lost War) :-

وكما تفعل الحرب المنتصرة في خلق الدافع إلى الاستعمار فقد يكون للحرب الخاسرة تأثيراً مشابهاً . فعلاقة الخضوع التي يراد لها أن تكون مستمرة ودائمة في إطار تركيب قوة معين تفرضه الحرب التي يخسرها أحد أطرافها ، قد تدفع بهذا الطرف الخاسر إلى محاولة التخلص من الوضع القائم وتبادل المراكز في هذا التوزيع بحيث يتاح له أن يستولى على مركز الطرف المنتصر ويؤزجه إلى مركز قوة أقل . وفي حالات معينة ، لا يكون الطرف الخاسر مدفوعاً فقط إلى إستعادة ما فقد ، بل الحصول على أكثر مما فقد ، وهذا ما يسميه مورجانثو بالسياسات الاستعمارية التي تتبناها الأطراف الخاسرة .

ومن الأمثلة التي يسوقها مورجانثو للتدليل على صحة وجهة نظره ، السياسات الألمانية منذ سنة ١٩٣٥ وحتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فالفترة التي سبقت ذلك وبالتحديد منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٥ بدت فيها سياسة ألمانيا وكأنها مرتبطة بإطار الوضع الأوروبي القائم في حين أنها كانت تعمل سراً على هدم ذلك الوضع وتغييره بصورة جذرية (١٣) .

ج - ضعف إمكانيات القوة لدى بعض الدول :

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك العامل الآخر الذي يتعلق بوجود بعض الدول الضعيفة ، وهي بضعفها هنا تمثل إغراء للدول الأقوى ، وقد حدث ذلك في حالات كثيرة للتوسع الاستعماري ، وربما إنطبق ذلك بشكل واضح على التوسعات الاستعمارية التي قام بها نابليون وهتلر ، فضعف كثير من الدول الأوروبية هو الذي أفرى هتلر في عام ١٩٤٠ بأن يشن عليها حربه الخاطفة (Blitzkrieg) وإخضاعها للسيطرة الاستعمارية النارية .

ويقول مورجانثو أن جاذبية فراغات القوى (Power Vacuums) في تشييط الدوافع الاستعمارية بشكل تهديداً إستعمارياً معتدلاً لكثير من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا ، حيث أن إمكانيات هذه الدول من القوة القومية محدودة نسبياً بالمقارنة مع غيرها . وبغض النظر عن واقعية هذا التخوف أو عدم واقعيته ، فإن من الحقائق الثابتة أن ضعف بعض الدول والمناطق في الماضي هو الذي فتحها على مصراعيها أمام الغزو والتسلط الاستعماري عليها (١٤) .

٢ - لقد جوزيف شوميتز

أما جوزيف شوميتز فإنه يتخذ النظريات الاقتصادية في تفسير الظاهرة الاستعمارية بقوله أن الاتجاه نحو تركيز أسباب الصراع الدولي في حدود العامل الاقتصادي وحده ، إنما يتجاهل وبشكل صارخ طبيعة المجتمعات الإنسانية التي كثيراً ما يتحكم في سلوكها دوافع وتزعجات عنوانية تتصل بسببولوجيتها وبظروفها وبالآثرات البيئية التي تتفاعل في إطارها ، دون أن يكون لذلك السلوك العدواني أو لدوافع الصراع هذه ، أدنى لإرتباط بالعامل الاقتصادي (١٥) .

إن الحرب كما يقول شوميتز شأنها كأي ظاهرة عاطفية أو انفعالية ،
عملية غير عقلانية (Irrational) ولا تبرر الخوض في كل هذه التحليلات
الاقتصادية للتدليل على طبيعتها الاستعمارية الاستغلالية كما يفعل بعض المحكرين .

وهو بمعنى من ذلك إلى التساؤل فيقول : إذا كان كل هذا التركيز على
العوامل الاقتصادية في تفسير أسباب الصراعات الدولية التي ظهرت خلال المرحلة
التاريخية التالية على قيام النظام الرأسمالي ، فكيف يمكن إذن تبرير الحروب
الكثيرة والعنيفة التي ظهرت على مدار التاريخ الإنساني كله وقبل أن تنبثق
الرأسمالية إلى حيز الواقع ؟ ، ومن هنا وكما يقول ، فإنه يكون من الظلم
التاريخي للرأسمالية أن تصور في شكل نظام لا تحركه إلا الدوافع العدوانية ،
أو أنها لا تتمسـو وتردهر إلا بوسيلة الصراع والحرب . بل يقول إن عملية
المنافسة التي هي أساس النظام الرأسمالي وركيزته الأولى ، تعمل على استيعاب
جانب هائل من الطاقات الإنسانية لهذه المجتمعات الرأسمالية وتوظيفها لغايات
اقتصادية بناءة ، وأن ما يتبقى من هذه الطاقات لأغراض الصراع والحرب
لا يمكن أن يكون شيئاً ذا قيمة .

ولا يتوقف شوميتز في تفهده عند هذه القطة بل يتجاوزها إلى الدفاع
عن الترعات المسالمة للرأسمالية فيقول أن المجتمع الرأسمالي يعمل بطبيعته
على توفير مناخ اجتماعي معارض للحرب والتسلح . وهو يستند في إدعائه
هنا إلى القول بأنه وقبل ظهور النظام الرأسمالي كانت التيارات الناعية إلى
السلام ونيل الحرب والصراع لا تجد تعبيراً عنها إلا في دوائر دينية ضيقة مما
جعلها غير مؤثرة في إضعاف الترعات التي تشجع على الصراع والعدوان . أما
في ظل النظام الرأسمالي فقد برزت حركات السلام كقوة سياسية مؤثرة مع
وجود أحزاب سياسية تبني برامج للسلام ، وتقيم وزناً كبيراً لمشاعر الرأي العام
الشعبي الذي يكره الحروب والاستعمار ، ويحصد النسوية السلمية للمنازعات
الدولية ، ويطالب بترغ السلاح ، وبلقى بتأييده وراء المنظمات العالمية لنورها
في توفير الأمن والسلم والاستقرار للمجتمع الدولي ككل .

ويعنى من ذلك إلى القول بأنه إذا كانت الطبقات البورجوازية الحاكمة
في الدول الرأسمالية تضطر أحياناً إلى تطبيق سياسات الحرب والاستعمار ،

فإنها لا تكون مدفوعة إلى ذلك بدواعي المصلحة الاقتصادية المحسوبة ، وإنما تحت ضغط بعض الترتعات القومية المتطرفة أو بعض العقدة النمى والتاريخية— الموروثة من الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية ، وهي مؤثرات لم تستطع بعد أن تتخلص منها رغم أنه من المفروض أن تنتهي بفعل التطور الرأسمالي السدي يتميز بالآتى :

أ - حرية التجارة الدولية .

ب - نمو الطبقة البرجوازية في مختلف الدول الرأسمالية على نفس النمط مما يجعل نماذجها في السلوك والتفكير وكذلك أهدافها ، تتوافق ولا تتعارض .

ج - الاتجاه نحو خلق سوق عالمية واحدة تتشابك فيها مصالح الدول ، وبالتالي فإنها تجد مصلحتها في التعاون والتسيق وليس في الصراع .

د - التماثل في أنماط الإنتاج الرأسمالي ، مما يجعل هذه الدول الرأسمالية قادرة على أن تصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الوسائل . وبالتالي فإنه يصبح لا ضرورة ولا معنى للصراع الذي يأتي نتيجة استثمار بعض الدول بوسائل أو بقدرات لا تكون متاحة لبعض الآخر .

٣ - إنظار ريمون آرون :-

تتلخص إنتقادات ريمون آرون للدور العوامل الاقتصادية في إثارة الصراعات الاستعمارية ، على نحو ما ذهبت إليه نظريتا هوبسون ولينين فسى إدعائه بأن الأكرمية الساحقة من الحروب والصراعات الدولية التى حدثت بسبب التصادم في مصالح الدول الأوروبية في الفترة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، تخرج في دوافعها كلية عن الاطار الاقتصادي البحث . ويقول أنه إذا كان العامل الاقتصادي يستخدم كذريعة من جانب بعض أصحاب هذه النظريات للكشف عن سبب إندفاع تلك الدول إلى حسم تناقضات المصالح الاقتصادية فيما بينها بوسيلة الصراع المسلح ، إلا أن السبب الإهم والأكثر واقعية ، يعود إلى رغبة الدول الأطراف في تلك الصراعات في أن تفرض لإرادتها على الآخر بن

بأسلوب القوة ، وليس من الضروري أن يكون ذلك قد تم لأسباب اقتصادية كما يزعم هؤلاء المحللون .

وبناء على هذا التصور . ينسب آرون عن الحربين العالميتين الأولى والثانية أى صفة اقتصادية لهما ، ويقول أنه على الرغم من أن الحرب الأولى إنتهت بتوزيع ممتلكات ألمانيا الاستعمارية في أفريقيا وغيرها على بعض الدول الاستعمارية التي إنتصرت في الحرب ، إلا أن ذلك لا يعنى أن كل هذه الدول خاضت الحرب في الأصل بدوافع اقتصادية ، إذ أن ذلك كان أبعد ما يكون عن حقيقة الظروف السياسية والتاريخية التي وقعت هذه الحرب في إطارها . ويضيف أن الحربين العالميتين وقتنا بسبب : -

- أ - فشل سياسات توازن القوى في المحافظة على الوضع القائم وقتها .
- ب - نظرف الترععات القومية .
- ج - الصراع بين المؤسسات العسكرية في الدول الأوروبية الكبرى ، وهو الصراع الذي قامت فيه اعتبارات التكنولوجيا والاستراتيجية بدور هام (١٦) .

ثانياً - الدوافع الاستراتيجية للاستعمار : -

من بين الدوافع الأخرى التي نشطت بسببها الحركة الاستعمارية . الدوافع الاستراتيجية التي يتصل جانب منها بالسعى إلى السيطرة على المستعمرات لتأمين احتياجات الدولة المستعمرة من المواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لمجهودها العسكري كالبنزول مثلاً ، كما أن بعض هذه المستعمرات كانت تمثل حلقات استراتيجية في طرق المواصلات العالمية

ويبدو الدافع الاستراتيجي بشكل واضح للغاية في حالة إنجلترا التي كانت حريصة على تأمين مصالحها الاستعمارية ، وقام ذلك على إنشاء بحرية ضخمة لحماية تجارتها وامبراطوريتها في وجه التحديات المنافسة . وقد أمكنها عن طريق تفوقها البحري أن تسيطر على عدد من القواعد البحرية الهامة مثل

مضيق جبل طارق ، ومالطا ، وقبرص ، وقناة السويس ، وعدن ، وسيلان .
وسنغافوره ، وطريق رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا . وبعض جزر
الكاريبي .

وكذلك فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء . ففي عام ١٩٤٧ سيطرت
أمريكا على الجزر التي خضعت للانتداب الياباني في غرب الباسيفيكي وهي
جزر مارشال وكارولينا وماريانا ، وكانت هذه السيطرة هي الوسيلة
إلى دعم أمن جزر هاواي التي اعتبرت ذات أهمية استراتيجية خاصة في الدفاع
عن غرب القارة الأمريكية .

وبالإضافة ، فقد اتخذت الدوافع الاستراتيجية في بعض الأحوال الشكل
الذي يطلق عليه « الاحتلال الوقائي » ، أي العمل على ضم إقليم متاخم لدولة
معادية واتخاذها أداة لردعها عن تنفيذ أية سياسات معادية لمصالح الدولة التي
تقوم بهلنا الضم ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك توسع إنجلترا في الهند واحتلالها
لبورما ، إذ كان الهدف من وراء الاستيلاء على هذه القواعد الأرضية هو
مواجهة التهديدات الروسية والفرنسية ، وكذلك فعل الهولنديون باحتلالهم
لجزر الهند الشرقية ، وحدث ذلك أيضاً في بعض الحالات في أفريقيا وكان
الغرض منه هو دعم قدرة الدول الاستعمارية على المساومة في مواجهة بعضها .

وإلى جانب هذا كله ، فقد استخدمت القوة البشرية في المستعمرات لمساندة
المجهود العسكري للدولة الاستعمارية ومن أمثلة ذلك استخدام القوات الهندية
والسنغالية وغيرها في الحروب العالمية الماضية لتعويض النقص الواضح في
القوة البشرية لهذه الدول الاستعمارية .

ثالثاً - الدوافع المتعلقة بالنفوذ القومي : -

من الأسباب التي تذكر في مجال توضيح الظروف التي أحاطت بنمو
الظاهرة الاستعمارية ، العامل المتعلق بالنفوذ القومي وأثره في دفع الدول إلى
الحصول على مناطق لتفوذها .

ويستند هنا الرأي على القول بأن نمو الحركات القومية في أوروبا جعل بعض الدول تركز على فكرة المجد القومي ، وعلى ضرورة تأكيد ذاتها في المجتمع الدولي ، وكان التوسع الاستعماري هو وسيلتها إلى مد آفاق سيطرتها السياسية وصولاً إلى هذه المكانة الدولية المتميزة .

على أن بالإمكان القول بأن هذا الدافع لا يمكن فصله عن الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية ، لأن دعم القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدولة هي في نفس الوقت وبفس الدرجة دعم لنفوذها القومي ، وهكذا .

المبحث الثالث

مستويات السيطرة الامبريالية

من الحقائق المعترف بها أن مستويات السيطرة الامبريالية تفاوتت بحسب إمكانات القوة المتاحة لكل واحدة من الدول الاستعمارية وكذلك تبعاً للأهداف التي حددتها لنفسها من وراء هذه السيطرة . وبوجه عام يمكن تقسيم هذه المستويات على النحو الآتي : -

أ - السيطرة الامبريالية على المسرى العالمي (World Empire) :-

وفي إطار هذا الوضع لا يكون التوسع الاستعماري محدوداً بأية قيود اقليمية أو جغرافية لأن وجهته هي تحقيق السيطرة العالمية للدول التي تمارس هذا التوسع . ويوجد العديد من الأمثلة التاريخية التي تثبت ذلك ومنها السياسات الاستعمارية التوسعية التي نفذها الاسكندر الأكبر في الماضي ، ثم روما وقابليون وهتلر فيما بعد .

ولعل السمة البارزة والمشاركة لكل السياسات الامبريالية الهادفة إلى تحقيق السيطرة العالمية ، هي أنها تتخذى على انتصاراتها ، وهي ما لم تجابه بقوة متفوقة تستطيع أن تردعها وتوقفها ، فإنها تستمر في التوسع إلى أن تصل إلى نهاية الحدود السياسية المعروفة للعالم ، فالتهم الاستعماري مثل هذه الدول لا يشبع طالما كان لديها الشعور بوجود المزيد من فرص التوسع وإمكاناته (١٧) .

ب - السيطرة الامبريالية على المستوى القاري (Continental Empire) :-

يختلف هذا المستوى من مستويات السيطرة الامبريالية عن سابقه في أنه إذا كانت السيطرة العالمية غير محدودة بأية قيود اقليمية ، فإن السيطرة الامبريالية القارية تمحصر أهدافها التوسعية ولا تنطلق بها أبعد من حدود قارة معينة . ومن أمثلة ذلك السياسات التوسعية التي انتهجتها بعض الدول الأوروبية لقرض سيطرتها وتأكيد تفوقها في القارة الأوروبية ، وسياسات لويس الرابع عشر و نابليون الثالث ووليام الثاني لما يؤكد ذلك الاتجاه نحو السيطرة القارية .

كذلك فإن السياسات الأمريكية في القرن التاسع عشر والتي استهدفت توسيع إطار السيطرة الأمريكية على باقي أجزاء قارة أمريكا الشمالية ، تبرز هي الأخرى الميل إلى السيطرة القارية ، كما توضح الدوافع التي تحكمت في هذه السياسات تجاه نصف الكرة الغربي أو منطقة أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن الماضي . فالولايات المتحدة باعلاتها عن مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣ أرادت أن تحافظ على الأوضاع القائمة في هذه المنطقة بعيداً عن أي مظهر للتدخل أو التأثير الأوروبي مما كان يساعدها على فرض سيطرتها على القارة الأمريكية بأكملها دون أدنى تحد من أية قوة خارجية (١٨)

ج - السيطرة الامبريالية على المستوى الاقليمي أو المحلي (Local Preponderance) :-

ثم يجيء هذا المستوى الثالث من مستويات السيطرة الامبريالية ليمثل أضيقتها من حيث الحدود والأهداف ، وهو يختلف عن مستوى السيطرة القارية في أن الذي يجعله مقيداً أو محدوداً ليس هو ضغط الحقائق الموضوعية التي تجعل من التوسع على مستوى أكبر أمراً غير ممكن من الناحية العسكرية أو السياسية ، وإنما يجيء ذلك التقييد نتيجة المفاضلة بين عدد من البدائل التي تمثل في إمتاع سياسة المحافظة على الوضع القائم ، أو تحقيق السيطرة القارية ، أو حصر التوسع الامبريالي في حدود اقليمية ضيقة ، وهكذا .

وقد فرض هذا البديل الأخير نفسه في حالات معينة مثلما حدث فى القرن الثامن عشر حيث حال تعادل إمكانات القوة لدى بعض الدول الأوروبية دون تصاعدها بأطماعها الامبريالية إلى مستوى السيطرة القارية .

وفي القرن التاسع عشر كان ذلك الهدف أوضح ما يكون في السياسات الخارجية لبسمارك ، فبعد الانتصارات العديدة التي حققها ألمانيا في حروبها تركزت سياسة بسمارك في الإبقاء على التفرق الألماني في منطقة وسط أوروبا ، ولكن انقضاء بسمارك من السلطة في عام ١٨٩٠ كان يعنى نهاية سياسة التوسع المحدود والتحول في اتجاه سياسة التوسع القاري (١٩) .

كذلك يقال أن الأهداف التقليدية في سياسات روسيا الاستعمارية في الماضي (حتى وقبل حدوث الثورة البلشفية في عام ١٩١٧) تركزت في محاولة السيطرة على فنلندة ، ومنطقة شرق أوروبا ، ومنطقة البلقان ، ومضايقتى الدردنيل ، وإيران ، وكلها لا ترقى إلى مستوى السيطرة القارية ، وإنما كانت ذات طبيعة اقليمية محدودة في الأساس (٢٠) .

المبحث الرابع

وسائل السيطرة الامبريالية

من أهم الوسائل التي استخدمت في الماضي لفرض السيطرة الامبريالية وتثبيتها : الوسائل العسكرية ، والوسائل الاقتصادية ، والوسائل الثقافية .

١ - الوسائل العسكرية : -

وهي أكثر وسائل السيطرة الامبريالية شيوعاً على الإطلاق ولا سيما فى الماضي . ومن واقع المشاهدات التاريخية ، فإن أعظم الغزاة على مر التاريخ كانوا أشدهم تطرفاً من حيث التبعة الاستعمارية ، فقد استخدم الغزو العسكري لتوسيع ممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها ونفوذها وقوتها على حساب غيرها من الدول والمناطق .

ويقال أن استخدام الوسائل العسكرية في الغزو الاستعماري كان يستجيب لحاجة سيكولوجية معينة ، وهي الارضاء النفسي لزعيم أو القائد الذي يلمس هنا الأسلوب بنجاح وهو ما لا يمكن أن يتحقق بنفس الدرجة مع استخدام الأدوات غير العسكرية . ومعنى هذا الادعاء إلى القول بأنه كان بإمكان نابليون بوناپرت مثلاً أن يفرض سيطرة فرنسا على أوروبا بقوة الأفكار والمضغبات التي أتت بها الثورة الفرنسية ، أى بالأدوات الثقافية ، ولكنه بدلاً من ذلك لجأ إلى وسيلة الغزو العسكري لإشباع هذه الحاجة النفسية التي تتحقق مع زمو الانتصار وخيلاءه (٢١) .

غير أن هناك حقيقة أخرى يجب ألا تنيب عن الباطن ، وهي أن التركيز على الوسائل العسكرية في فرض السيطرة الاستعمارية قد ينجح فعلاً في أن يصل إلى أهدافه كما حدث في حالة الإمبراطورية الرومانية ، كما قد يفشل وتفقد الدولة ما حصلت عليه في سياق سعيها للحصول على المزيد لمن هذه الممتلكات الخارجية كما حدث مع نابليون ، وأخيراً فإنه قد يتسبب بوقوع الدولة الاستعمارية نفسها - وليس بممتلكاتها قط - تحت السيطرة الاستعمارية للآخرين مثلما حدث بعد هزيمة ألمانيا النازية واليابان . وهذا يكشف عن الطبيعة المقامرة لعملية فرض السيطرة الاستعمارية بالوسائل العسكرية وحدها (٢٢) .

٢ - الوسائل الاقتصادية :-

وهذه الوسائل ربما لا تؤدي إلى توسيع إطار السيطرة الإمبريالية بنفس الدرجة التي تحدث مع استخدام الوسائل العسكرية ، ولكن هذا لا يعني أن فاعليتها محدودة أو ضعيفة ، لأنه في حالات معينة قد يكون للسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعاد النتائج وأعمق التأثيرات .

ومن الأمثلة المعاصرة لهذه الأدوات الاقتصادية في الاستعمار ما يطلق عليه استعمار الدولار (Dollar Imperialism) الذي تمارسه أمريكا ، ودبلوماسية البترول (Oil Diplomacy) التي كانت بريطانيا تمارسها في بعض مناطق العالم العربي والتي أعطتها مركزاً متزوقاً ومرموقاً . وكذلك كانت

سيطرة فرنسا على رومانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين مرتكزة في أساسها على استخدام الوسائل الاقتصادية ، وهكذا (٢٣) .

وتتميز هذه الوسيلة بالدات بأنها تحاول أن تبذل علاقات القوى بسين أطرافها ليس من خلال الغزو الاقليمي أو الاحتلال العسكري ، وإنما عن طريق السيطرة الاقتصادية أساساً ، وتضع هذه الحقيقة بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بالعديد من دول أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع بحكم تبعيتها الاقتصادية أن تتهج سياسات معادية للمصالح الأمريكية (٢٤) .

كما أن هذه الأدوات الاقتصادية تكون أقل من حيث درجة المخاطرة من سابقتها ، وهي أقرب لأن تنتج تأثيرات أبعد مدى نسبياً من تلك التي ترتب على استخدام الوسائل العسكرية ، كذلك فهي أقل استغزاً منها لطبيعتها غير المباشرة وهو ما يعطيها فرصاً أطول للاستمرار بعكس ما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر (٢٥) .

٣ - الوسائل الثقافية :-

وهي الوسائل التي ينظر إليها البعض على أنها أذكى وأغيب الوسائل المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية وذلك للطبيعة الخاصة التي تنفرد بها عن غيرها من الوسائل التي سبق ذكرها ، فهدفها ليس السيطرة على اقليم من الأرض أو على النظام الاقتصادي للدولة من الدول ، وإنما تتجاوز ذلك إلى غزو العقول والسيطرة عليها وإتخاذها مطلقاً نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين من يستخدمها لحسابه ومن تستخدم ضده . والتأثيرات الناتجة عن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استمراراً واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية (٢٦) .

غير أن هناك بعض آراء أخرى تعتقد أن السيطرة الامبريالية بالوسائل الثقافية لا يمكن أن تكون نهائية إلى الحد الذي يلغى الحاجة إلى استخدام الوسائل السابقتين ، وإنما يأتي دورها مكملًا لهما . فالسلط الثقافي يعمل على تحذير الطرف الذي يقع تحت هذا التأثير وهو بمثابة المقدمة نحو غزوه

عسكرياً أو السيطرة عليه اقتصادياً ، والمثال البارز لذلك هو ما حدث للنمسا عام ١٩٣٨ عندما طلبت الحكومة النموية ذات الميول النزية من القوات الألمانية أن تتدخل لاحتلال أراضيها . ونفس الشيء حدث في التروبيج حيث ما تزال خيانة رئيس وزرائها كويسلنج Quisling ضد بلاده لحساب النازي ، مضمراً للمثل (٢٧) .

ومن أكثر الدول التي استخدمت الوسائل القمالية في دعم سيطرتها الامبريالية في الماضي ، فرنسا التي أطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها رسالة التمدين ، (La Mission Civilisatrice) وقد وضع استخدام فرنسا الناجح لهذه الأدوات أكثر ما يكون في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان التغفلل بالثقافة القرنية هناك ركيزة أساسية من ركائز هذه السياسة الاستعمارية القرنية (٢٨) .

وكثير من الامبراطوريات الاستعمارية التي قامت في الماضي إنهارت لا شيء إلا لأنها ارتكزت على قوة الغزو العسكري وحده ولم تحاول أن تتغلغل في عقول الشعوب التي خضعت لسيطرتها بالثقافات والأفكار والمعتقدات ، وهو ما كان يمكن أن يقوى من دعائم تلك السيطرة وإن كان مآلها الحتمي التحلل والإتهيار . ومن الأمثلة التي تبرز ذلك وتبرهن عليه : الثورات البولندية ضد روسيا طيلة القرن التاسع عشر ، والمقاومة السرية ضد النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، وثورات إيرلندا والمند ضد الاستعمار البريطاني في الماضي ، الخ (٢٩) .

الوسائل التقليدية التي أبعثت في حسم الصراعات الاستعمارية : -

مع اشتداد حدة الصراعات الاستعمارية في الماضي وتفاقمها ، أخذت الدول الاستعمارية تبحث عن وسائل يمكن من خلالها تسوية تلك الصراعات بصورة ترضى اطماعها ومصالحها كلها دون حاجة إلى استخدام وسيلة العنف المسلح (وهي بالطبع الوسيلة التي لم يمكن تجنبها بحال) ، ومن أبرز الوسائل التقليدية التي شاع تطبيقها في هذا الصدد : -

١ - الأسلوب القائم على إقسام الأسلاب والغنائم الاستعمارية : -
(Division of Spoils)

وفي مثل هذه التسييمات كان للمصالح والأطماع الامبريالية الأولوية على ما عداها من الاعتبارات ، ولم تكن مصالح الشعوب المستعمرة أو حقوقها ورغباتها تحظى بأي إهتمام . ومن أمثلة ذلك أن بريطانيا قبلت في وقت ما لرضاء المطالب الاستعمارية الألمانية في شرق أفريقيا عن طريق إعادة تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين ، وان لم يخرج هذا الاتفاق إلى حيز التنفيذ (٣٠) .

كما قد يأخذ هنا الشكل من أشكال التسويات الاستعمارية الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ (Spheres of Influence) بين هذه الدول ، وإنفراد كل دولة بمنطقة نفوذها دون تتدخل من قبل الآخرين . ومن هذه الأمثلة : تسليم فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر في عام ١٩٠٤ في مقابل تأييد بريطانيا لفرنسا ضد ألمانيا في مراكش (المغرب فيما بعد) ، وكذلك إعلان إيطاليا عن تأييدها للسياسة الفرنسية في مراكش في مقابل موافقة فرنسا على إطلاق يد إيطاليا في ليبيا ، ثم هناك إتفاقية ١٩٠٧ بين روسيا وإنجلترا حول إيران ، واتفاقية ١٩٠٤ بين روسيا واليابان بشأن تقسيم منشوريا إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين .

٢ - الأسلوب القائم على إنشاء الدول الفاصلة : -

وهذه الطريقة كانت شائعة في تقرار التسويات الاستعمارية ، وكان هدفها إقامة دول أو مناطق فاصلة بين القوى الاستعمارية لمنع صدامات الحدود ، وكان من أهدافها أيضاً منع الاخلال بتوازن القوى بين هذه الدول الاستعمارية عن طريق عدم تمكين أحد الجانبين من التوسع الاقليمي على حساب الآخر ، وقد سبق لنا أن نوهنا بذلك عند تحليل نظام توازن القوى .

ومن هذه الأمثلة افغانستان والتيب في آسيا ، فأفغانستان كانت تفصل بين الهند بحدودها الشمالية الغربية المكشوفة التي يسهل إختراقها وغزوها ، وبين

روسيا وذلك عن طريق شريط طويل وضيق من الأرض يمتد شرقاً حتى يصل إلى التبت . وقد وافقت بريطانيا وروسيا في عام ١٩٠٧ على أن تبقى أفغانستان ككلولة فاصلة بين روسيا والهند ، وكذلك كان الوضع بالنسبة لاقليم التبت (٣١) .

٣ - الأسلوب القائم على المشاركة في السلطة والامتيازات : -

وبموجب هذا الأسلوب كانت تعقد اتفاقات بين الدول الاستعمارية لتسهيل ممارسة بعض السلطات أو المشاركة في الامتيازات داخل إحدى المناطق الواقعة تحت النفوذ الاستعماري . ومن أمثلة هذه الاتفاقيات التي يطلق عليها Condominium ، الاتفاقية المؤقتة التي عقدت لتسوية المنازعات الأنجلو أمريكية والألمانية في منطقة الباسفيكي (٣٢) .

٤ - الأسلوب القائم على اتباع سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)

تقوم سياسة الباب المفتوح على منح الدول الاستعمارية حقوقاً متساوية لتجارة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، ولا يهم في ذلك وضعية تلك المستعمرات وما إذا كانت خاضعة للحكم الاستعماري الذي تمارسه دولة واحدة ، أو أن تكون خاضعة لشكل جماعي من أشكال السيطرة الاستعمارية . ومن هذه الأمثلة الكونغو التي كانت مستعمرة بلجيكية واتفق في عام ١٨٨٥ بموجب معاهدة دولية على تطبيق سياسة الباب المفتوح وذلك بالنسبة للدول التي كان لها مصالح تجارية واقتصادية في الكونغو ، كما اتفقت الدول الاستعمارية على تطبيق هذه السياسة بالنسبة للصين في القرن الماضي .

المبحث الخامس

أنواع المستعمرات

سنحاول فيما يلي التفرقة بين الأنواع المختلفة للمستعمرات حيث أن أسلوب الإدارة والحكم الذي طبقته الدول الاستعمارية على المناطق التي خضعت لسلطتها يرتبط إلى حد كبير بنوع هذه المستعمرات ووضعها . وأبرز أنواع المستعمرات : -

أ - المستعمرات التي على شكل نقاط لوتكاز محدودة (Point Colonies)

والمستعمرات التي على شكل أقاليم متعة (Territorial Colonies)

والنوع الأول من هذه المستعمرات محدود جداً من ناحية المساحة الجغرافية ولا يمثل سوى نقط صغيرة على الخريطة السياسية للعالم ، وقد نشأ في البداية كحطاط تجارية على طرق المواصلات البحرية الهامة ، أو كواقع يمكن من خلالها التحكم في مناطق أخرى لها أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لمصالح الدولة المستعمرة . ومن أمثلة ذلك أن بعض المستعمرات الأفريقية كانت في البداية على شكل نقاط محدودة المساحة واستغلت بحكم استراتيجية موقعها كنقط وثوب في عملية التوسع والتغلغل الاستعماري . وبالإضافة فهناك قواعد استعمارية أخرى من هذا النوع أهمها مضيق جبل طارق ، وسنغافوره ، وهونج كونج ، ومنطقة قناة بنما في أمريكا الوسطى .

أما عن النوع الآخر وهو المستعمرات التي على شكل أقاليم متعة المساحة الجغرافية فيدخل في إطاره معظم الدول والمناطق التي خضعت للسيطرة الاستعمارية بشكل أو آخر (٣٣) .

ب - مستعمرات التوطن (Settlement Colonies)

ومستعمرات الاستغلال (Exploitation Colonies)

والمستعمرات الإقليمية يمكن تقسيمها بدورها إلى نوعين : مستعمرات التوطن ومستعمرات الاستغلال .

ويقصد بمستعمرات التوطن المستعمرات التي تتخذ كنفذ لتهجير وتوطين عدد كبير من مواطني الدولة الأوروبية المستعمرة بصفة دائمة ، ومن أمثلة ذلك طبقة المستوطنين الفرنسيين الذين جلبتهم فرنسا إلى الجزائر في الماضي بقصد خلق مجتمع فرنسي محلي يكون التواة نحو محور الشخصية القومية والطابع العربي للجزائر ، ولإحكام ربطها من خلال هؤلاء المستعمرين بالدولة المستعمرة

أما إذا كانت العناصر الأوروبية التي تترج إلى المستعمرات محلودة العدد وتتكون فقط من طبقة المديرين والتجار والاراساليات التبشيرية وقوات الاحتلال الذين لا يتخلون من هذه المستعمرات موطناً للإقامة الدائمة ، فإنه في مثل هذه الحالة يكون الهدف من هنا التواجد الاستعماري هو الاستغلال وبلا تكون المستعمرة للاستغلال وليست للاستيطان .

ولا يجب أن يفهم من هذه التفرقة أن مستعمرات الاستيطان تخلو من عامل الاستغلال الاستعماري ، لأن الهدف من الاستعمار هو دائماً الاستغلال سواء أخذ طابع الاستيطان الدائم أو الاستيطان المؤقت . ولكن التفرقة تصرف أساساً إلى المصدر الذي يلعب إليه عائد هذا الاستغلال في النهاية .

ففي المستعمرات ذات الطابع الاستيطاني الدائم يكون الاستغلال الاستعماري لحساب تلك الفئة من المواطنين الأوروبيين اللذين يرتبطون بالمستعمرة ارتباطاً مصلحياً مستمراً .

أما في مستعمرات الاستغلال حيث يكون التوطن مؤقتاً ، فإن النسيب الأكبر من عائد الاستغلال يؤول إلى الدولة المستعمرة نفسها بينما يلعب ما يتبقى من هنا العائد إلى الفئات الأوروبية التي تقوم بمسئولية الادارة أو تلك التي تعمل بالتجارة أو التبشير وما إليه .

وفي كلتا الحالتين فإن ضحية هذا الاستغلال ، هم السكان الأصليون لتلك المستعمرات .

ويعتقد البعض أن من بين الأسباب التي دفعت بالدول الاستعمارية الأوروبية إلى المفاضلة بين مستعمرات الاستيطان ومستعمرات الاستغلال ، الظروف المناخية السائدة في كل منهما ، ففي المستعمرات التي تقع في المناطق الاستوائية أو الحارة يغلب الشكل الاستغلالي ، بينما يسيطر الشكل الاستيطاني في المستعمرات ذات الأجواء المناخية المعتدلة .

بقيت نقطة أخرى هامة وهي أن كل واحد من هذين النوعين من المستعمرات ، الاستيطاني والاستغلالي ، قد حدد أسلوب الإدارة أو التحكم الذي طبقته الدولة الاستعمارية في مواجهتها .

ففي المستعمرات الاستيطانية نجد أن المستوطنين الأوروبيين كانوا أهم أدوات السيطرة المباشرة على هذه المستعمرات حيث تولوا كل الوظائف الهامة فسي الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية مثلما حدث في روديسيا وجنوب أفريقيا والجزائر والمستعمرات البرتغالية في أفريقيا ، بينما في النوع الآخر نجد أن السيطرة الاستعمارية أتخذت طابع الحكم المباشر الذي يستند إلى واجهة وطنية ظاهرة ، ولكن الذي يحركها ويوجهها هي مصالح الدولة المستعمرة .

المبحث السادس

التطور التاريخي للحركة الاستعمارية

إن تطور الاستعمار العالمي بمفهومه الحديث قد مر خلال عدة مراحل يمكن إيجازها على النحو التالي : -

١ - المرحلة الأولى وتبدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر وفيها ظهرت بعض القوى الاستعمارية الأوروبية التي كان أهمها بريطانيا وهولندا . وقد بدأت هذه القوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع الاستعماري الذي استهدف تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وذلك بإمكانات من القوة لم تتوفر لهذا الصراع في أي مرحلة سابقة .

لقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة إثبات الاستعمار الغربي بقوته العانية التي غيرت مجرى العلاقات الدولية لفترة طويلة قادمة ، ومن أهم العوامل التي وفرت لأوروبا هذه المقدر الضخمة على التوسع الاستعماري في تلك الفترة التاريخية بالذات : -

(أ) أن أوروبا كانت قد استطاعت أن تستغل قواها المادية بطريقة فعالة مكنتها من أن تفوق على آسيا التي كانت الساحة الرئيسية للصراعات الاستعمارية وقتها . فالحروب التي وقعت في القارة الأوروبية أدت إلى تطوير أدوات الحرب وأساليبها على نحو لم يتهدأ للقارة الآسيوية . وبالإضافة ، فإن تفوق الدبلوماسية الأوروبية جعلها تستغل أوضاع التراجع والتفكك في آسيا مما ساعد على تحويلها في النهاية إلى مجموعة مناطق نفوذ لهذه الدول الأوروبية .

(ب) أنه بجانب ذلك الضوق العسكري والدبلوماسي . فقد نمكنت هذه الدول الأوروبية من إقامة حكومات مركزية في ظل وجود دولة قومية موحدة . وقد دعم ذلك من قوة الدولة . كما كان لازدهار السياسات الماركنتيلية الناعية إلى زيادة الثراء المادى للدولة القومية الموحدة أثره في دعم هذا الصراع الاستعماري .

(ج) أن هذا الضوق الأوروبي الذي بدأ واضحاً في أعقاب عصر النهضة عمل إلى حد كبير على زيادة ثقة أوروبا بنفسها . كما جعلها تقبل على تحمل مخاطرات لم تكن لتجرؤ عليها من قبل .

ومن هنا يمكن القول بأن هذا الضوق الأوروبي في الثورة والأسلحة والمهارات الدبلوماسية والحبرات التنظيمية ، وفي الإنتاج الصناعي ومستويات المعيشة جعلها في مركز أقوى بكثير في مواجهة آسيا . أما أفريقيا التي أصبحت فيما بعد المركز الرئيسي لهذا الصراع الاستعماري ، فإنها لم تكن في أي موقف للمقارنة إطلاقاً مع هذا الضوق الأوروبي الساحق .

٢ - المرحلة الثانية وقد استمرت طيلة القرن التاسع عشر وجانباً من القرن العشرين ؛ فمع تقدم الثورة الصناعية في أوروبا ترأبنت حدة السابق على المستعمرات وعلى إقتسام مناطق النفوذ بشكل لم يشهد العالم مثيلاً له من قبل .

فبريطانيا أرادت أن تعوض خسائرها الناتجة عن فقدانها لمستعمراتها في أمريكا بعد عام ١٧٧٦ بأن لجأت إلى إحتلال الملايو وسيلان وجنوب أفريقيا على حساب هولندا التي تدهورت قواها كدولة استعمارية . كما استمرت بريطانيا في اكمال سيطرتها على الهند باحتلالها للمناطق الساحلية والتقدم منها داخل شبه القارة الهندية كلها . ولم يقف الأمر بها عند هذا الحد ، فقد دخلت في حرب ضد الصين في عام ١٨٣٩ لتجعل من الأفيون تجارة مشروعة وكان لاتنصاها على الصين في عام ١٨٤٢ أثره على تحكمها في عدد من الموانئ التي أنشأتها في توسعها الاستعماري كما استولت على هونج كونج .

وفي الحرب الثانية التي دخلتها بريطانيا ضد الصين بمشاركة فرنسا ، أُجبرت الصين على فتح عدد آخر من موانئها لاستعمال الدول الأوروبية ، كما سمحت الصين لهذه الدول بالملاحة في نهر اليانجسى وأيضاً فقد وافقت على فتح أراضيها لتبشير الذي تقوم به الارسلالات المسيحية الأجنبية والتي لم تخرج عن كونها أداة أخرى لإحكام السيطرة الامبريالية الأوروبية على الصين .

وبالنسبة لفرنسا ، فقد إحتلت الجزائر في عام ١٨٣٠ ومنها تقدمت لدعم سيطرتها على الساحل الافريقي الشمالى . وفي جنوب شرقى آسيا تضافرت الجهود العسكرية والدبلوماسية الفرنسية حتى استطاعت أن تخضع دول الهند الصينية للنفوذ الفرنسي في عام ١٨٨٤ ، مما دفع بريطانيا إلى إحتلال بورما وإحكام سيطرتها على الملايو ، وبهولندا إلى إحتلال أندونيسيا وذلك لحفظ التوازن بين هذه القوى الأوروبية . وفي أفريقيا نجد أن فرنسا مدت سيطرتها الاستعمارية من الجزائر إلى تونس والمغرب ، ثم أغلقت في اقتطاع أجزاء هائلة في غرب ووسط أفريقيا وأقامت عليها امبراطورية فرنسية ضخمة ، وكان ذلك أيضاً دافعاً قوياً وراء دخول بريطانيا حلبة التسابق الاستعماري في أفريقيا . ففى عام ١٨٨٢ إحتلت بريطانيا مصر ثم بدأت عمليات الاستكشاف والتوغل في قلب القارة الأفريقية، وهكذا نجد أن النفوذ البريطاني كان قد بسطاً يتركز في الأجزاء الشرقية من أفريقيا ومنها أخذ يتوسع في إتجاه الغرب .

وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أنه في عام ١٨٢٣ أعلن الرئيس الأمريكى جيمس مونرو أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية ، وأعلن كذلك عن معارضة بلاده لأي محاولة من جانب أوروبا للعودة إلى استعمار العالم الجديد بما فيه أمريكا اللاتينية ، وتأكدت هذه المعارضة الأمريكية مرة ثانية في الاعلان الصادر عن الرئيس الأمريكى بولك عام ١٨٤٥ والذي أكد فيه معارضة أمريكا لأي تغيير في الأوضاع الإقليمية القائمة سواء بتعديلها أو بنقل ملكيتها من دولة إلى أخرى .

وقد شهدت تلك الفترة من تاريخ الولايات المتحدة ظهور نزعات استعمارية قوية في الداخل ، فقد نادى البعض بضم كوبا إلى الولايات المتحدة

بينما دعا البعض الآخر إلى إقامة امبراطورية أمريكية تضم جمهوريات أمريكا الوسطى وهي بنما والدومينيكان وكوستاريكا ونيكاراجوا وهندوراس والسلفادور كما استمر التوسع في اتجاه الباسيفيكي الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين أمريكا والمكسيك في عام ١٨٤٥ ، والتراع بين أمريكا وبريطانيا حول اقليم أوريجون في نفس السنة .

ثم شهدت بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إهتمام المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى ، وعبر ذلك عن نفسه أولاً بإجبار الولايات المتحدة لليابان التي كانت تعيش فيما يشبه العزلة على إقامة علاقات تجارية مع الغرب وذلك عن طريق لإرسال السفينة الأمريكية كومودور بيرى إلى خليج طوكيو في عام ١٨٥٣ ، وكانت معاهدة ١٨٥٨ بين أمريكا واليابان لتنظيم التجارة بينهما بمثابة النتائج المباشر لهذه المحاولات . ومن أهم ما اشتملت عليه المعاهدة تحديدها نسبة معينة من الضرائب الجمركية لا تتعدى الخمسة في المائة على التجارة التي تصدر إلى اليابان وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد أدت هذه القيود الجمركية إلى عرقلة التقدم الصناعي لليابان وتقليل دخلها من تلك الرسوم والعوائد الجمركية .

وفي أوائل القرن العشرين لم تتغير السياسة الاستعمارية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية عما كانت عليه طيلة القرن التاسع عشر . فقد قامت سياسة الرئيس تيودور روزفلت على تأكيد حقوق الولايات المتحدة في هذه المنطقة وأدى ذلك إلى وقوع سلسلة من التدخلات الأمريكية بل والاحتلال المؤقت لدول الكاريبي وجمهوريات أمريكا الوسطى . كما أن الولايات المتحدة حصلت على بورتوريكو نتيجة للحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ وهي الحرب التي أدت إلى تحرير كوبا من الاستعمار الأسباني واستيلاء أمريكا على الفلبين .

أما عن الدول الأوروبية الأخرى والأمل في إمكانات القوة من بريطانيا وفرنسا ، فقد حاولت هي الأخرى إقامة مستعمرات لها في أفريقيا مثلما فعلت بلجيكا في الكونغو والبرتغال في أنجولا وموزمبيق ، وأما ألمانيا التي دخلت حلبة هذا الصراع الاستعماري في مرحلة متأخرة عن غيرها من

الدول الأوروبية فقد حصلت على عدد من المستعمرات على طول الساحل الغربي لأفريقيا مثل توجو والكاميرون بالإضافة إلى مستعمراتها في جنوب غرب أفريقيا وتنجانيقا .

وعموماً يمكن القول بأنه وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الوضع الاستعماري العالمي كالآتي : -

أ - فأولاً كانت هناك فئة الدول الكبرى التي لها أطماع ومصالح استعمارية واسعة وهي بالتحديد ألمانيا واليابان وإيطاليا .

ب - كما كانت توجد إلى جانب الفئة السابقة دول كبرى تدافع عن الوضع القائم في مواجهة هذه الفئة الديناميكية المتوثبة من الدول وكان على رأس هذه الفئة الثانية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

ج - ثم هناك التبدل الذي طرأ على وضع روسيا في الحركة الاستعمارية العالمية . فقبل قيام الثورة البولشفية في أكتوبر ١٩١٧ كانت روسيا دولة استعمارية ، كما كانت طرفاً رئيسياً في المباحثات والاتفاقات السرية التي جرت بينها وبين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الممتلكات الاستعمارية التركية والألمانية بعد الحرب ، وأبرز هذه الاتفاقات اتفاقية سايكس بيكو . أما بعد الثورة البولشفية فقد تحولت روسيا ضد كل هذه الدول والاتفاقات وأدانتها لطبيعتها الاستعمارية .

د - وفي مواجهة هذا كله . كان هناك نمو متزايد للحركات القومية في كثير من المستعمرات . وهي الحركات التي قامت على رفض السيطرة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال ، ومن أبرز الثورات المعادية للاستعمار في ذلك الوقت ثورة العالم العربي ضد كل مظاهر النفوذ الأجنبي والتحكم الاستعماري .

٣ . المرحلة الثالثة وهي تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى وتنتهي بقيام الحرب العالمية الثانية . ففي هذه المرحلة بدأت عملية تقسيم استعماري جديد كنتيجة لهزيمة الامبراطورية العثمانية وألمانيا القيصرية . ففي منطقته

الباسفيكي استولت اليابان على كل الممتلكات الألمانية شمال خط الاستواء بينما استولت بريطانيا على الجزر الواقعة جنوب خط الإستواء . وبالنسبة للممتلكات التركية فقد استولت فرنسا على سوريا ولبنان بينما استولت بريطانيا على العراق والأردن وقلــــطين .

وقد بدأت العملية الاستعمارية تتخفى وراء ما أطلق عليه نظام الانتداب (Mandate System) الذي جاءت به عصبة الأمم والذي كان هدفه المعلن هو التضمين بأوضاع المناطق الخاضعة للاستعمار ، إلى مرحلة التصحج السياسي الذي يؤهلها لتحمل تبعات الحكم الذاتي وممارسة مسؤولياته ، أما الهدف الحقيقي منه ، فكان تثبيت السيطرة الاستعمارية واختلاق المبرر لاستمرارها في مواجهة ضغط الحركات القومية النامية . وقد طبق نظام الانتداب على مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وجزر الباسفيكي وذلك بأن قسمت الدول الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات أ ، ب ، ج بحسب مستويات النمو والتطور السياسي .

ففي الفئة (أ) وضع كل من العراق وشرق الأردن وقد أسندت مهمة الانتداب عليهما لبريطانيا، وكذلك سوريا ولبنان وأسند الانتداب عليهما لفرنسا أما الفئة (ب) فقد اشتملت على جزر توجو والكاميرون وقد قسم الانتداب عليها بين بريطانيا وفرنسا ، كما شاركت بريطانيا بلجيكا في الانتداب على شرق أفريقيا حيث تولت بريطانيا هذه المهمة بالنسبة لتنجانيقا بينما تولتها بلجيكا بالنسبة لرواندا أورووندي . وقامت جنوب أفريقيا بالانتداب على إقليم جنوب غرب أفريقيا . وأما الفئة (ج) في الانتداب فقد طبقت على جزر الباسفيكي ، وبموجب ذلك أسندت إلى اليابان مسؤولية الانتداب على الجزر الواقعة شمال خط الإستواء بينما انتدبت أستراليا ونيوزيلندا على الممتلكات الألمانية الواقعة جنوب هذا الخط .

٤ - المرحلة الرابعة : ثم تجيء المرحلة الرابعة والأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تطورت حركة المقاومة ضد الاستعمار بفعل تعاظم

فوة الحركات القومية في الكثير من دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط مما إنتهى بحصول عدد كبير من هذه الدول على استقلالها السياسي . ومن أمثلة هذه الدول التي استقلت بعد الحرب : سوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر وليبيا ومصر والسودان والأردن واليمن الجنوبية الشعبية وموريتانيا وأندونيسيا والهند والفلبين والباكستان وسيلان وكبوديا وغانا وغينيا وتوجو والكاميرون والكونغو والصومال وداهومي والنيجر وتشاد وساحل العاج وقبرص ومالي ونيجيريا وترايا وأوغندا وسيراليون والسنغال وكينيا ومالاوي وزامبيا وأخيراً أنجولا وموزمبيق(٣٤) .

وهذه الفترة بوجه خاص تعتبر عصر نهاية الاستعمار بمفهومه التقليدي . كما تعنى في نفس الوقت بداية ظهور شكل آخر جديد من أشكال الاستعمار الذي أصبح يعرف بالاستعمار الجديد (Neo-Colonialism) حيث اختلفت أدوات السيطرة الامبريالية واتخذت طابعاً غير مباشر على النحو الذي ستيينه في سياق البحث التالي من هذه الدراسة .

البحث السابع

ظاهرة الاستعمار الجديد

يعتقد بعض أساتذة العلاقات الدولية أن دراسة ظاهرة الاستعمار الجديد تعتبر أعقد بكثير من دراسة الظاهرة الاستعمارية في شكلها التقليدي ، ويعملون أسباب هذه الصعوبة في الآتي :-

١ - أن ظاهرة الاستعمار الجديد حديثة العهد نسبياً مما يجعل من التعمق في تحليل كافة أبعادها ومصادرها ونتائجها أصعب منه بالنسبة للظاهرة الاستعمارية التقليدية .

٢ - أن التنوع في أدوات السيطرة الاستعمارية الجديدة ، ونخى هذه السيطرة وراء واجهات لا يعبر شكلها الظاهر عن مضمونها ودوافعها الحقيقية والأغراض التي تخدمها ، لمن العوامل التي تزيد أيضاً من صعوبة التحليل . فعمل

سبل المثال يكون من الصعب أحياناً التمييز بين ما إذا كان التغلغل المنهجي يتم تعصباً أو دفاعاً عن أيديولوجية سياسية واجتماعية معينة اعتقاداً في صحتها ، أم أنه يستغل كأداة للدفاع عن مصالح إمبريالية معينة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الدول الكبرى للدول الصغرى ، فهل هي حقيقة تقدم بهدف المساعدة في تنمية هذه الدول اقتصادياً أو الدفاع عن أمنها القومي ، أم أن تلك المساعدات تقدم بالدرجة الأولى لتأمين المصالح السياسية والاستراتيجية للدول التي تقدمها ؟ .

مفهوم الاستعمار الجديد : -

في العديد من التعريفات فإن الاستعمار الجديد لا يخرج عن كونه التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة ، من سياسة اقتصادية وعسكرية وملعبية ، على تلك المجموعة من الدول التي يساود تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري ، على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري .

ومن الأدوات الرئيسية التي ركز عليها الاستعمار الجديد وصولاً إلى أهدافه ، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية : -

(أ) التوسع في إقامة الأحلاف العسكرية وكان ذلك واضحاً بقوة في فترة الخمسينات التي شهدت صراعاً عنيفاً في آسيا وأفريقيا لإنهاء السيطرة الاستعمارية . وقد تلازم مع هذه الثورة الأفرو آسيوية المعادية للاستعمار ، النمو الضخم ، في الاتجاهات الحياضية التي قامت على محاربة الانحياز لما كان يعنيه من خطر على الاستقلال الوطني والكرامة القومية . ومن هنا ، فقد لجأت القوى الإمبريالية - في محاولة منها لإحتواء آثار هذه الثورة العالمية - إلى الترويج لسياسات التحالف العسكري التي حاولت أن تغلفها ببعض الادعاءات الملهية لكي تستطيع بذلك أن تخفي حقيقة الدوافع الكامنة وراءها أو المصالح التي تحاول تأمينها .

(ب) إذكاء حدة الخلافات التي تنشأ بين الدول حديثة العهد بالاستقلال وتأزيم مختلف تناقضات المصالح فيما بينها ، وتحريك أسباب الصراع

الطائفي والعنصري على المستويين المحلي والخارجي ، وإمتصاص طاقات هذه الدول الصغرى في معارك جانبية تلهيها عن قضية التنمية والبناء الداخلي والتي تعتبر سلاحاً فعالاً في مواجهة الضغط والتأمر الاستعماري ، وضرب التجمعات الإقليمية التي أقامتها دول العالم الثالث من داخلها أي تخريبها وتفكيكها بواسطة بعض أنظمة الحكم المشوهة التي تعمل بتنسيق كامل مع هذه المصالح الاستعمارية ، وتشجيع لعبة الانقلابات العسكرية في هذه الدول الجديدة وذلك إما لفرض عناصر موالية لتلك الدول الاستعمارية في السلطة تؤمن من خلالها مصالحها أو لخلق وضع من عدم الاستقرار الذي ينتج عن تكرار لعبة الانقلابات وهو ما يمكن أن يكون عاملاً معطلاً للنمو والتقدم في أية صورة إيجابية . يضيف إلى ذلك كله الغزو الثقافي ، وتصدير الأفكار السامة والمعتقدات المذهبية ، والتهجم بالطريق المباشر وغير المباشر على الثقافات القومية للدول العالم الثالث ووصمها بالبدائية والتخلف وفقدان المقدرات على الاستجابة لضرورات التطور الحضاري ، وتقديم الثقافات والنماذج الحضارية الامبريالية على أنها البديل الأفضل لتلك كله . وهناك أيضاً الغزو الامبريالي بواسطة فروع الشركات الأجنبية مثل شركات البترول والتعدين والوكالات التجارية ، والمصارف وشركات التأمين ، الخ ، وكذلك بواسطة الخبراء والمستشارين العاملين في مختلف فروع الاقتصاد ، والتعليم ، والتسليح وما إلى غير ذلك .

(ج) الأدوات الاقتصادية ومن بينها القروض والمساعدات المالية سواء قدمت بموجب اتفاقات جماعية أو ترتيبات ثنائية . وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه المساعدات في تمويل شراء سلع استهلاكية ولا تخصص لأغراض التوسع الانتاجي وهو ما يعنى في التحليل الأخير الإبقاء على الاقتصاد الوطني على حاله من الضعف مع زيادة ديونه وإتزاماته الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، فإن بعض هذه القوى الامبريالية حينما تلجأ إلى تنفيذ بعض المشروعات الصناعية في دولة نامية ، فإنها تحاول أن تستفيد من رخص المواد الخام ومن رخص اليد العاملة لكي تحقق من ورائها أقصى ما يمكن من الربح بصرف النظر عن دور هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني ، كما أن العوائد المتحققة منها لا يعاد توظيفها في استثمارات صناعية جديدة ، وإنما

تحول للخارج ، وهو ما يجعل من العملية برمتها مجرد أداة تخضع المصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى .

وفي ضوء الحقائق السابقة تقسم الدول التي تلجأ ضمن مجال السيطرة الاستعمارية بمفهومها الجديد هنا ، إلى ثلاثة فئات متميزة هي (٣٥) : -

أولاً - فئة الدول التابعة سياسياً : -

والدول التابعة سياسياً (Political Dependencies) هي تلك الدول التي تحرم من ممارسة سلطتها السياسية بالشكل الذي يثق مع كونها صاحبة السيادة والمرجع الأخير في كل ما يتعلق بالدفاع عن مصالحها القومية ، وإنما تكون اتجاهاتها السياسية ، وبالتالي القرارات التي تتوصل إليها ، مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسي الخارجي ، وفي ذلك إهدار لاستقلالها السياسي الحقيقي .

ومن أمثلة هذه الدول التابعة سياسياً لقوى أكبر منها ، فرموزا ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية قبل تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، إذ لم تكن سوى مناطق نفوذ الولايات المتحدة رغم إدعاءات الاستقلال الشكل .

ثانياً - فئة الدول التابعة اقتصادياً : -

والمقصود بالدول التابعة اقتصادياً ، هي تلك الدول التي وإن كانت تعتبر مستقلة سياسياً من الناحية الشكلية ، إلا أن معظم مراكز القوة الاقتصادية فيها تقع تحت السيطرة الأجنبية . وفي الواقع أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتولد عنها من نتائج تهمس الاستقلال السياسي للدولة هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى أخرى . فهناك البعض مثلاً ممن ينظرون إلى كل الدول النامية التي تعتمد في تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التي تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً .

ولكن مثل هذا التعميم يحمل معه خطر المبالغة ، فليست كل دولة تلقى معونات اقتصادية خارجية تابعة بالمفهوم الحقيقي للشعبة ، كذلك فليست

كل دولة تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها أيضاً تابعة ، وإنما يتوقف الأمر على مدى سيطرة الدولة على ما يجري داخلها من نشاط اقتصادي أجنبي ، وأيضاً بمدى قدرتها في الإبقاء على هذا النشاط ضمن الحدود التي لا تخرج به إلى التصادم مع الاستقلال السياسي للدولة . وفي الأحوال التي تفقد فيها الدولة تلك السيطرة ، أو تنعدم أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادي الأجنبي ، فهنا يمكن القول بأن الدولة تكون في حالة تبعية اقتصادية فعلياً لغيرها من الدول ، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لها في المجالات السياسية وغيرها .

ويرجع بعض المحللين النشأة التاريخية للتوابع الاقتصادية إلى أي من المصادر الثلاثة الآتية : -

(١) المستعمرات التي حصلت على استقلالها السياسي ولكنها بقيت تحت السيطرة الاقتصادية للدولة المستعمرة .

(٢) الدول التي استطاعت أن تتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المستعمرة ولكنها وقعت فيما بعد تحت السيطرة الاقتصادية لدولة كبرى أخرى .

(٣) الدول التابعة اقتصادياً على الرغم من أنها لم تخضع في تاريخها للسيطرة السياسية الاستعمارية ، وهذا النوع من الدول التابعة اقتصادياً نادر ومن أمثله ليبيريا التي وإن كانت مستقلة سياسياً منذ نشأتها في أوائل القرن التاسع عشر إلا أنها تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة ، وكذلك تدخل تايلاند ضمن هذه الفئة من الدول .

ثالثاً - فئة الدول التابعة تبعية كاملة : -

وهذه التوابع (Satellites) وإن كانت مستقلة اسمياً إلا أنها تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية في علاقتها بالانحد السوفيتي في الفترة بين ١٩٤٥ و

١٩٥٣ أي وحتى موت ستالين ، وألبانيا وتبعيتها الكاملة للصين الشعبية منذ عام ١٩٦١ (وإن كانت هناك بوادر تمرد أخلت تظهر في الأفق منذ أواخر عام ١٩٧٨) .

والسبب الذي يكمن وراء التبعية الشاملة لهذه المجموعة من الدول بالذات ، هو أنه في الدول الشيوعية تقوم الحكومة بالسيطرة على كل ما يتعلق بالإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة ، ولذلك فإن السيطرة على اقتصاديات الدولة تتطلب أيضاً وبالضرورة السيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى ، وهذا هو السبب في أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أحكم وأشمل من السيطرة على التوابع الاقتصادية .

وهناك عدة اختلافات أساسية تفرق بين التوابع الخاضعة للبطرتين الاقتصادية والسياسية ، وبين التوابع الاقتصادية فقط ، وتمثل هذه الاختلافات في : -

١ - أن السيطرة على الدول الكاملة التبعية تتم من خلال زعمائها وقادتها السياسيين الذين يتمون إلى نفس الحزب السياسي الذي ينتمي إليه قادة الدولة المسيطرة ، وهو ما يؤدي إلى وجود وحدة أيديولوجية شبه كاملة بين قادة الدولتين .

٢ - أن التركيز على الأدوات العسكرية في الإبقاء على بعض الزعامات الموالية سياسياً وملهياً للدولة المسيطرة هو النمط السائد في تثبيت هذه السيطرة . وقد حدث هذا في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ . ومن هنا فإن وسيلة السيطرة على الدول الكاملة التبعية هي الاكراه ، في حين أنه في التوابع الاقتصادية يشجع استخدام وسيلة العقوبات والاعترافات الاقتصادية بينما يظل استعمال القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها محصوراً في الاطار غير المباشر .

المبحث الثامن

تهييم الآثار والتأثير التي خلفها الاستعمار في العلاقات الدولية

سنحاول فيما يلي أن نجرى تقييماً لأهم الآثار والتأثير التي خلفها الاستعمار في العلاقات الدولية لعرف إلى أي مدى لا زالت هذه التأثيرات تؤثر في أجواء التعامل الدولي الراهن ، ومن ذلك : -

١ - أن الاستعمار ارتبطت به ممارسة أشنع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي وإلى الحد الذي عرقل بشدة من قدرة الدول والمناطق التي خضعت له ، على النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أنتج ذلك أوضاعاً من التخلف لا زالت هذه الدول تعاني منها الشيء الكثير .

والدول الاستعمارية عندما طبقت سياسات الاستنزاف الاقتصادي على مستعمراتها أمكنها أن تحقق عدة نتائج بالغة الخطورة منها : -

(أ) أنه أمكن لها أن تتحكم في معدلات التبادل بينها وبين هذه الدول التابعة بالصورة التي وفرت لها كل المزايا الاقتصادية والمادية دون اعتبار للأضرار الفادحة التي حاققت بمستعمراتها .

(ب) كذلك فقد أمكنها أن تحتكر أسواق الدول التابعة وأن تغلقها في وجه منافسة الواردات التي تأتي من الدول الأخرى . وقد دعم من هذه السيطرة الاحتكارية على أسواق المستعمرات قيام الدول المستعمرة بوضع قيود وتنظيمات نقدية في هذه المستعمرات وبطريقة أجبرتها على التقيد بالشراء من داخل المناطق النقدية التي نهيمن عليها . وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم يكن ليتمكنها أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق النقدية الأخرى ، حتى ولو كانت أرخص ثمناً ، وذلك بسبب إمتناع الدول الاستعمارية عن إعطائها النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لتمويل وارداتها ومشترياتها من تلك المناطق (٣٦) .

وفي نفس الوقت فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرضاتها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الأخرى. وقد استخدمت هذه الأرصدة في تدعيم المركز المالي والاقتصادي للدولة المستعمرة وفي تمويل مشترياتها من الدول الأجنبية . ومن أمثلة ذلك أن صادرات الملايو من المطاط أستخدمت في تنمية إحتياجات إنجلترا من الدولار بعد أن كان هذا الإحتياطي مهدداً بالهبوط .

(ج) أن الشركات والمصالح التي قامت بعملية الاستغلال الاقتصادي لحساب الدولة المستعمرة عملت على نزع الأرباح الطائفة التي جنتها إلى الخارج وإعادة توظيفها بما يعود بالرفاهية على الدولة المستعمرة وحدها ولم يخصص أى جانب منها على الإطلاق لمحاربة أوضاع التخلف أو تحسين ظروف الحياة في المناطق التي قاست من وطأة هذا الاستغلال الاقتصادي .

لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى تعميق الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الطرفين ، فالدول التي حصلت على استقلالها تعتبر الدول الاستعمارية مسئولة بالدرجة الأولى عن تخلفها كنتيجة لسياسات الاستراف الاقتصادي التي تعرضت لها ، وهي تستحثها على المشاركة في تميمتها كتوع من التعويض عن الأضرار والمظالم الفادحة التي ألحقتها بها ، إلا أن الدول الاستعمارية تنصل من أداء هذا الدور ، ولم تخصص له من إمكاناتها إلا أقل القليل . ومن ثم ، فإن أزمة عدم الثقة بين الطرفين على أشدها .

٢ - أن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهادالمنصري تسبب هو الآخر في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين الدول التي خضعت للسيطرة الامبريالية في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق . وهذه الفجوة النفسية تولد ضغوطاً وتوترات دولية لا نحسب أن تأثيراتها النفسية ستوقف في المستقبل القريب ، ذلك أن المرارة التي خلقتها هذه السياسات لمن العمق بحيث لا يمكن لذالة رواسبها ببساطة كما قد يتبادر إلى أذهان البعض .

وفي الواقع أن سياسات التمييز المنصري أحاط بها عدد من الاعبارات وترتب عليها العديد من النتائج التي من أهمها : -

أولاً - أن تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بتدنيهم العنصري والحضاري بالمقارنة مع هذه الأجناس الأوروبية المتفوقة . واتخذت هذه العقدة العنصرية كسلاح للتبيل من معنويات تلك الشعوب وكسر مقاومتها والتغلب على رفضها لسياسات السخرة والاستنزاف التي طبقت عليها ، وحملها في النهاية على قبول الأمر الواقع والامتثال له .

ثانياً - أن سياسات التمييز العنصري التي قامت على التحقير من شأن الأجناس التي تنتمي إليها شعوب المستعمرات ، وعلى إحتكار المستوطنين الأوروبيين لكل مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ، في الوقت الذي عمل فيه سكان المستعمرات على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية بل وأنكرت عليهم أبسط حقوقهم الإنسانية ، هذا الشعور بالمهانة والاضطهاد هو الذي عبا الشعور العام في تلك المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وضد سياساته وأهدافه وأساليبه .

وهناك أمثلة كثيرة توضح الجانب اللإنساني في سياسات التمييز العنصري التي طبقتها الاستعمار ضد شعوب المستعمرات ، ومنها أنه في أفريقيا - الفرنسية - كما كان يطلق عليها في الماضي - لم يكن الأفريقيون يعاملون كواطنين وإنما كرعابا لا يتمتعون بأية حقوق سياسية (واستمر ذلك حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية) ، كما أن تجنيدهم للخدمة العسكرية كان يستمر لفترات أطول بكثير من تلك التي يقضيها المجتئون الفرنسيون ، كما طبق عليهم نظام السخرة والعمل الإجباري في المشاريع التي تخدم الوجود الاستعماري مثل شق الطرق ومد السكك الحديدية ، وكذلك وقعت إجراءات العقوبة الجنائية الجماعية ضد التصرفات التي فسرت بأنها إنتهاك للوضع القائم . وقد حدثت أشياء مماثلة لهذا تحت الحكم الاستعماري البريطاني .

ولعل أبعث مثال لسياسات التمييز العنصري في الوقت الراهن ، هي تلك التي تمارسها حكومات الأقلية البيضاء في كلى من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وما اعتادت أن تفعله السلطات البرتغالية في أنجولا وغينيا وموزمبيق حتى استقلالها عن البرتغال في عام ١٩٧٤ .

الثاني - أن السياسات الاستعمارية التي انبثت في جانب منها على خلق وإثارة مشاكل الأقليات تسببت في حلوث مضاعفات سياسية دولية لا زال العالم يقامي منها حتى وبعد أن إنتهت النماذج التقليدية لهذه السيطرة الامبريالية . وقد أتخذ النهج الاستعماري من مشكلة الأقليات ثلاثة إتجاهات أو بالأحرى ثلاثة سياسات كانت في تقديره كفيلة بتدمير الأساس القائم من التجانس العنصري أو الوحدة الاجتماعية في المناطق التي نفذت فيها هذه السياسات (٣٧) .

وقام المظهر الأول من هذه السياسات على إثارة بعض الأقليات بمعاملة تفضيلية من نوع أو آخر وإتخاذ هذا الشعور بالعرفان والولاء من جانبها أداة لإحكام سيطرته الاستعمارية بشكل أكثر فاعلية على أغلبية السكان . ومن أمثلة ذلك ما حاولت إنجلترا أن تفعله في مصر عندما أصدرت في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تصريحها المشهور بمنح مصر الاستقلال (استقلال شكلي بالطبع) مع إقائها على ما أسمته بالتحفظات الأربعة ومنها حماية الأقلية القبطية (المسيحية) في مصر وأعتبر ذلك إحدى مسئوليات الحكم الاستعماري . وقد فصلت من ذلك إثارة الفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط بعد أن رأتهم يلتحمون في ثورة ١٩١٩ التي تعتبر واحدة من أبرز الثورات الشعبية ضد الاستعمار البريطاني في التاريخ .

أما المظهر الثاني لهذه السياسات فقام على تشجيع هجرة العمل الرخيص من مستعمرة إلى مستعمرة أخرى أو حتى من بعض الدول الأجنبية إلى تلك المستعمرات ، وقد خلق ذلك بمرور الوقت مشكلة وجود أقليات عنصرية وافدة ترتبط لإرتباطاً مصلحياً وثيقاً بهذه السيطرة الاستعمارية ، أو على الأقل فقد أصبحت هذه المستعمرات مصدر حياة لها بعد أن فقدت صلتها بأوطانها الأصلية .

وأما المظهر الثالث والأخير فكان يتمثل في فتح أبواب الهجرة إلى هذه المستعمرات أمام العناصر التي وجدت فيها فرصاً أفضل للعمل ومجالاً أوسع للدخول .

وقد نسبت هذه الأوضاع كلها في أن أصبحت هناك أقليات مميزة على حساب الأغلبية من السكان الأصليين ، كما أن تعارض ولاء هذه الأقليات بين المجتمعات التي هاجرت منها والمجتمعات التي هاجرت إليها وإستقرت فيها ، جعلها موضع شك بل وكراهية أحياناً من قبل الشعوب التي عاشت بينها ، وقد سبق أن أشرنا إلى المثال المتعلق بوضع الأقليات الصينية في بعض الدول الآسيوية . وفي حالات أخرى كثيرة ، أدت مشاكل الأقليات إلى تفجير العديد من الصراعات الدموية والحروب الأهلية التي استقطبت أطرافاً خارجية إلى ساحتها ، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً ومستمراً للسلم الدولي .

المصادر

(١) راجع في العمود المخطط للاستمر

- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 44 - 47.
- John G. Plano and Robert Riggs, *Forging World: Order: The Politics of*
hart and Winston, New York, 1969), pp. 114 - 118.
- W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp.
176 - 180.
- Morgenthau, op. cit., pp. 45 - 46. (٢)
- ibid, pp. 48 - 53. (٣)
- Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 444 - 449.
- Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 93 - 108.
- J.A. Hobson, *Imperialism*, (George Allen & Unwin, London, 1939), pp. 46-88. (٤)
- Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 108 - 108. (٥)
- ibid, pp. 108 - 113. (٦)
- Morgenthau, op. cit., pp. 49 - 50. (٧)
- ibid, p. 50. (٨)
- ibid. (٩)
- ibid. (١٠)
- ibid, p. 51 (١١)
- ibid, pp. 52 - 53. (١٢)
- ibid, pp. 54 (١٣)
- ibid, pp. 54 - 55. (١٤)
- James E. Dougherty and Robert L. Pfatgraff, *Contending Theories of Inter-*
national Relations, (Lippincott, Philadelphia, 1971), pp. (١٥)
- ibid, pp (١٦)
- Morgenthau, op. cit., p. 55 (١٧)
- ibid, pp 56 - 57. (١٨)
- ibid, pp 57 - 58 (١٩)
- ibid, p. 58. (٢٠)
- ibid, pp 56 - 58. (٢١)

ibid, p. 58.	(٢٢)
ibid.	(٢٣)
ibid, pp. 58 - 80.	(٢٤)
ibid, p. 60	(٢٥)
ibid, pp. 60 - 81.	(٢٦)
ibid, p. 81	(٢٧)
ibid, p. 82	(٢٨)
ibid, p. 83.	(٢٩)
Fred Greens, Dynamics of International Politics, op. cit., p. 440.	(٣٠)
ibid, pp. 440 - 441.	(٣١)
ibid, p. 441.	(٣٢)
A.F.K. Organaki, World Politics, op. cit., pp. 231 - 232.	(٣٣)
راجع في التطور التاريخي للحركة الاشتراكية :	(٣٤)
Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 430 - 440.	
Organaki, op. cit., pp. 247 - 268.	(٣٥)
W.W. Kusaki, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 183 - 191.	(٣٦)
ibid, pp. 187 - 188.	(٣٧)

الاستعمار : مراجع مختارة

- 1 - Easton, Stewart, *The Twilight of European Colonialism*, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1960).
- 2 - Emerson, Rupert, *From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples*, (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1980).
- 3 - Hobson, J.A., *Imperialism: A Study*, (Allen & Unwin, London, 1938).
- 4 - Kulski, W.W., *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp. 174 - 236.
- 5 - Morgenthau, Hans, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 44 - 72.
- 6 - Niebuhr, Reinhold, *The Structure of Nations and Empires*, (Charles Scribner's Sons, New York, 1959).
- 7 - Organski, A. F. K., *World Politics*, op. cit., pp. 230 - 270.
- 8 - Schumann, Frederick, *International Politics*, (McGraw Hill, New York, 1969), pp. 624 - 655.
- 9 - Snyder, Louis, (ed.), *The Imperialism Reader*, (Van Nostrand, N.Y., 1962).
- 10 - Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics*, (Van Nostrand, N.Y., 1962), pp. 450 - 487.
- 11 - Winslow, E.M., *The Pattern of Imperialism: A Study in the Theories of Power*, (Columbia University Press, New York, 1948).